دراسة بعنوان:

أثر مؤشرات السيولة والهيكل المالي على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية

The Impact of Liquidity and Financial Structure Indicators on the Financial Performance of Libyan Commercial Banks

إعداد :

د. مفتاح إبراهيم مفتاح حمد

أستاذ مساعد – قسم التمويل والمصارف

كلية الاقتصاد – جامعة بنغازي

Dr. Muftah I M Hamed

muftah.hamed@uob.edu.ly

أ . زكريا يحيى فرج عبد المالك

باحث –قسم التمويل والمصارف

كلية الاقتصاد– جامعة بنغازي

Mr. Zakaria Yahya Abdul Malik

zakariya.faraj@uob.edu.ly

المدقق اللغوي : مفتاح إبراهيم الفارسي جامعة بنغازي

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر مؤشرات السيولة والهيكل المالي على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية خلال الفترة (2011–2018)، وتم دراسة هذا الجانب من خلال النظر في نسبة القروض إلى الودائع ونسبة التدفق النقدي التشغيلي وحجم الأرصدة النقدية وشبه النقدية وكذلك نسبة الدين إلى إجمالي الأصول، من خلال علاقتهم مع العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية. وتكونت عينة الدراسة من خمسة مصارف تجارية لليبية وهي: مصرف الوحدة، مصرف الجمهورية، مصرف التجارة والتنمية، المصرف التجاري الوطني، ومصرف الصحاري.

لـــغرض تحقيـــق أهداف الدراسة اســـتخدام تحليـــل البيانات الزمنية المقطـعية (Panel Data) ونموذج التأثيرات الثابتة (The Fixed Effects Model) وكذلك نموذج التأثيرات العشوائية (The Random Effects Model) وثم استخدام نموذج هاوسمان للمفاضلة بين النموذجين (Hausman) واستخدام لذلك برنامج (EViews 13)، ومن خلال هذا التحليل تم الوصول إلى النتائج بأنه يوجد أثر ذو دلالة معنوية لنسبة القروض إلى الودائع ولنسبة التدفق النقدي التشغيلي على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية، وأنه لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لإدارة رأس المال العامل المقاس بحجم الأرصدة النقدية وشبه النقدية على الأداء المالي المصارف التجارية الليبية، مع عدم وجود أثر ذو دلالة معنوية لنسبة الدين إلى إجمالي الأصول على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية. وتوصلت هذه الدراسة إلى عددٍ من التوصيات، من أهمها أن بإمكان المصارف التجارية الليبية رفع مستوى كفاءتها التشغيلية من خلال الإدارة الفعّالة لأصولها السائلة، بما يضمن تحسين سيولتها وتعزيز قدرتها على الوفاء بالتزاماتها.

الكلمات المفتاحية: مؤشرات السيولة، الهيكل المالي، الأداء المالي، المصارف التجارية الليبية.

Abstract:

This study aims to analyze the impact of liquidity and financial structure indicators on the financial performance of Libyan commercial banks from 2011 to 2018. The study examined this relationship through analysing the Loan-to-Deposit Ratio, the operating cash flow ratio cash and cash-equivalent balances, and the debt-to-total-assets ratio, in order to determine their relationship with both return on assets (ROA) and return on equity (ROE).The study sample consisted of five Libyan commercial banks: Wahda Bank, Jumhouria Bank, Bank of Commerce & Development, National Commercial Bank, and Sahara Bank.

To achieve the study objectives, Panel Data analysis was employed, utilizing both the Fixed Effects Model and the Random Effects Model. The Hausman test was employed to determine the more appropriate model. EViews 13 software was used for this analysis. The results indicate a significant impact of the Loan-to-Deposit Ratio and the operating cash flow ratio on the financial performance of Libyan commercial banks. However, no significant effect was observed for working capital, measured by cash and cash-equivalent balances, nor by the debt -to-total assets ratio, on their financial performance. The study reached several recommendations, the most important of which is that Libyan commercial banks can enhance their operational efficiency through effective management of their liquid assets, thereby improving liquidity and strengthening their capacity to meet financial obligations.

Keywords: Liquidity, Financial Structure, Financial Performance, Libyan Commercial Banks.

1- مقـــــدمة

شهد القطاع المصرفي في ليبيا تغيرات كبيرة في السنوات الأخيرة، ذلك لأن عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلاد أثر على أداء المصارف التجارية، وأصبحت أهمية إدارة السيولة والهيكل المالي في القطاع المصرفي أكثر أهمية في هذه البيئة الصعبة، حيث تواجه المصارف التجارية الليبية تحديات كبيرة في إدارة السيولة والهيكل المالي بسبب ارتفاع معدل التضخم وتقلب أسعار صرف العملة ومحدودية الوصول إلى الأسواق الدولية (اللافي ،2023).

ولقد أجريت العديد من الدراسات حول تأثير إدارة السيولة والهيكل المالي على الأداء المالي للمصارف التجارية حول العالم، ومع ذلك هناك فجوة في الأدبيات حول هذا الموضوع في ليبيا، التي تناولت أثر مؤشرات السيولة والهيكل المالي بشكل متزامن على الأداء المالي للمصارف في ظل بيئة تشغيلية غير نمطية تعاني من صدمات اقتصادية هيكلية، فبينما ركزت الأدبيات السابقة على تقييم هذه العلاقات في ظروف الاستقرار الاقتصادي، تأتي هذه الدراسة لتسد الفجوة المعرفية من خلال اختبار كفاءة مؤشرات مثل (نسبة القروض إلى الودائع LDR ، والتدفقات النقدية التشغيلية، ونسبة الدين إلى الأصولDAR) في تفسير الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية خلال فترة (2011-2018)، وهي فترة اتسمت بأزمة سيولة خانقة وانقسام مؤسسي، مما يقدم مساهمة مرجعية لفهم سلوك المصارف في بيئات الأزمات.

ومن خلال الاطلاع على القوائم المالية للمصـــارف التجارية محل الدراســـة تبين أنها تحتفظ بنسبة مرتفعة من أصولها على شكل نقدية وأرصدة لدى المصرف المركزي، مما يعطي نظرة أولية بأهمية هذا البند في التحليل، وتختلف نسبة مكونات البنود السائلة من نقدية وشبه نقدية من إجمالي الأصـول بين المنشـأة الصـناعية والمصـارف التجارية، فالمصـارف تركز على بند النقدية بشـكل أساسي لمواجهة السحوبات غير المتوقعة من العملاء وكذلك تزيد نسبة الاحتفاظ بالنقدية من وضع اقتصـادي لآخر حسـب متطلبات المصـرف المركزي لأي بلد من خلال نسـبة الاحتياطي النقدي، إضافة إلى ذلك أن الأداء المالي للمصارف التجارية يعتمد بشكل كبير على إدارة الأصول السائلة، لذلك أنه من الضروري التزام المصارف بسداد ديونها حتى لا ينخفض تصنيفها الائتماني بالإضافة إلى ضرورة تعزيز الثقة لدى العملاء بالمصرف.

وكما أن زيادة البنود السائلة وشبه السائلة عن الحد الذي يسمح بسداد التزاماتها قصيرة الأجل قد يمكن المصارف من توجيه هذه الزيادة نحو استثمارات طويلة الأجل واعدة وسداد التزاماتها طويلة الأجل مما يخفف من وطأة الالتزامات عليها.

وبناء عليه يمكن أن ترتكز هذه الدراسة على التساؤل الرئيس التالي:

ما هو أثر مؤشرات السيولة والهيكل المالي على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية؟

وللإجابة على السؤال الرئيسي لدراسة تمت صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

1. **ما هو أثر نسبة القروض إلى الودائع على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية؟**
2. **ما هو أثر نسبة التدفق النقدي التشغيلي على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية؟**
3. **ما هو أثر حجم الأرصدة النقدية وشبه النقدية على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية؟**
4. **ما هو أثر نسبة الدين إلى الأصول على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية؟**

2-أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى معرفة واختبار فيما إذا كان هناك أثر لمؤشرات السيولة والهيكل المالي على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية، ولتحقيق هذا الهدف تطلب تحقيق الأهداف التالية:

1- معرفة أثر نسبة القروض إلى الودائع على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية.

2- معرفة أثر نسبة التدفق النقدي التشغيلي على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية.

3- معرفة أثر حجم الأرصدة النقدية وشبه النقدية على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية.

4- معرفة أثر نسبة الدين إلى الأصول على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية.

3-أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية المصارف التجارية لأي دولة، وكذلك للنتائج التي يمكن أن تنعكس على أداء المصارف فيها، وعلى المدى الطويل في فهم أثر مؤشرات السيولة والهيكل المالي على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية كعامل أساسي في تحقيق التوازن بين السيولة والربحية. من خلال البحوث الإدارية وتحليل البنود السائلة وشبه السائلة ومكوناته الأساسية لتحديد طبيعة وأهمية تأثيرها على أداء المصرف ودوره الحيوي في تعزيز سيولة واستمرارية المؤسسات المصرفية.

4-الدراسات السابقة:

تناولت دراسات عديدة هذا الإطار منها (مرتبة من الأقدم إلى الأحدث):

1- دراسة (السليمان، 2013): بعنوان "أثر إدارة رأس المال العامل على الأداء المالي للمصارف التجارية في المملكة العربية السعودية"، واستخدمت عينة عشوائية تتكون من 10 مصارف تجارية في المملكة العربية السعودية، وجمعت البيانات المالية لهذه المصارف على مدى الفترة (2007-2011). واستخدم تحليل الانحدار الخطي المتعدد لتحليل البيانات وتحديد العلاقة بين إدارة رأس المال العامل والأداء المالي للمصارف، وكانت أهم نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين إدارة رأس المال العامل والأداء المالي للمصارف التجارية في المملكة العربية السعودية. وأوصت الدراسة بتحسين استراتيجيات إدارة رأس المال العامل من خلال تطوير استراتيجيات فعالة لإدارة الأصول والخصوم، مما يسهم في ضمان السيولة المالية وتحسين العوائد. وإجراء تحليلات دورية لأداء رأس المال العامل باستخدام مؤشرات الأداء المناسبة، مع تنويع مصادر التمويل لتقليل الاعتماد على التمويل قصير الأجل، وتعزيز العلاقات مع العملاء لتحسين إدارة الحسابات المستحقة القبض وتقليل التأخيرات في السداد.

2- دراسة (الإمام، 2017): بعنوان "تحديد النسبة المثلى للسيولة في المصارف التجارية العراقية للمدة 2005-2013، دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة". وهدفت الدراسة إلى تحديد النسبة المثلى للسيولة في المصارف التجارية العراقية الخاصة للفترة (2005-2013)، وتم استخدام بيانات لـ 10 مصارف تجارية عراقية خاصة، وكان عدد المشاهدات 80، مع تطبيق نموذج الانحدار المتعدد لتحديد محددات نسبة السيولة، واستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) في التقدير، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين نسبة السيولة وكل من الربحية، الرافعة المالية، وحجم الأصول، وكذلك وجود علاقة طردية بين نسبة السيولة وحجم الودائع، كما تبين أن النسبة المثلى للسيولة في المصارف التجارية العراقية الخاصة هي 24.6%. ومن أهم توصيات هذه الدراسة ضرورة المساهمة الفعالة لدور البنك المركزي العراقي في مراقبة مستوى السيولة في المصارف العراقية في احتساب نسبة السيولة بما يتناسب مع اللوائح الإرشادية.

3- **(Ali, 2018).** Impact of Working Capital Management on Banks' Performance: Evidence from UK.

تتناول هذه الدراسة تأثير إدارة رأس المال العامل على أداء المصارف في المملكة المتحدة، فقد تم تحليل عشرة مصارف كبيرة خلال الفترة (2000-2017)، وكان عدد المشاهدات 170، وتهدف الدراسة إلى فهم كيفية تأثير عناصر إدارة رأس المال العامل مثل فترة تحصيل الديون، وفترة سداد الدائنين، ونسبة القروض إلى الودائع على ربحية المصارف، والتي تم قياسها من خلال العائد على الأصول والهامش الصافي للفائدة، وأظهرت النتائج وجود علاقة سلبية بين الربحية وفترة تحصيل الديون وفترة سداد الدائنين، بينما كانت نسبة القروض إلى الودائع مرتبطة إيجابياً بالربحية. ومع ذلك، كان التأثير الإحصائي الوحيد المهم هو تأثير فترة تحصيل الديون، مما يشير إلى أن زيادة فترة التحصيل تؤدي إلى تقليل الربحية. وتوصي الدراسة بضرورة تحسين استراتيجيات إدارة رأس المال العامل لدى المصارف من خلال تقليل فترة تحصيل الديون وزيادة كفاءة نسبة القروض إلى الودائع. كذلك من المهم للمصارف أن تحقق التوازن بين السيولة والربحية، مع التركيز على تطوير سياسات ائتمانية فعالة تسهم في تعزيز الأداء المالي. كما أوصت أيضا بإجراء مزيد من الأبحاث لدراسة تأثير إدارة رأس المال العامل على المصارف بمؤشرات أخرى وفترات زمنية مختلفة.

4- **(الأعاجيبي، وآخرون. 2018):** دراسة بعنوان "قياس كفاءة إدارة رأس المال وفق متطلبات لجنة بازل III وتأثيرها على سيولة المصارف التجارية الخاصة: دراسة تطبيقية في مصرف الائتمان العراقي". وهدفت هذه الدراسة إلى قياس كفاءة إدارة رأس المال وفقًا لمتطلبات لجنة بازل III وتأثيرها على سيولة المصارف التجارية الخاصة، مع دراسة تطبيقية على مصرف الائتمان العراقي. وتوصلت إلى أن مصرف الائتمان العراقي تمكن من تحقيق الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال المطلوبة بموجب بازل III والتي تبلغ 10.5%، إذ بلغت نسبة كفاية رأس المال للمصرف 11.6% في عام 2017، وأن هناك علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال ومؤشرات سيولة المصرف، والتي تشمل نسبة تغطية السيولة (LCR) ونسبة التمويل الثابت الصافي (NSFR)، وهذا يشير إلى أن زيادة نسبة كفاية رأس المال تؤدي إلى تحسين وضع سيولة المصرف، وأوصت الدراسة بأن على مصرف الائتمان العراقي الاستمرار في الحفاظ على نسبة كفاية رأس

المال فوق الحد الأدنى المطلوب بموجب بازل III، لأن ذلك قد يساهم في تعزيز وضع سيولة المصرف وقدرته على مواجهة الأزمات المحتملة.

5- **(Osmani, Morina, 2019)**. The key performance of commercial banks: evidence from Republic of Kosovo

هدفت هذه الدراسة إلى التحقيق في العوامل الرئيسية المؤثرة على أداء المصارف التجارية في جمهورية كوسوفو، واستخدمت بيانات لـ 9 مصارف تجارية رئيسية في كوسوفو خلال الفترة (2013-2017)، وكان عدد المشاهدات 36، وتوصلت النتائج إلى أن حجم المصرف، ونسبة كفاية رأس المال، والسيولة، وجودة الأصول لها تأثير إيجابي وكبير على أداء المصارف التجارية، في المقابل، وجدت الدراسة أن متغيرات مثل نسبة القروض إلى الودائع، والتكلفة الإدارية، والتضخم لها تأثير سلبي على أداء المصارف التجارية، وأظهرت الدراسة أن الأداء المالي للمصارف يتأثر بشكل إيجابي بملاءة رأس المال ومعدل السيولة، وتبين أن زيادة ملاءة رأس المال تعزز من استقرار المصارف وتزيد من قدرتها على تلبية التزاماتها، وكان هناك تأثير سلبي على الكفاءة التشغيلية، فقد أظهرت النتائج تراجعا ملحوظا في هذا الجانب. وهذا يشير إلى الحاجة الملحة لتحسين إدارة التكاليف وزيادة الكفاءة في العمليات المصرفية، وأن أي زيادة في متوسط عائد الأصول (ROA) يدل على تحسن الأداء المالي للمصارف، رغم أن هذه الزيادة كانت متواضعة. ومن أهم التوصيات أنه ينبغي على المصارف تحسين كفاءتها التشغيلية من خلال تبني استراتيجيات فعالة في إدارة التكاليف واستثمار في التقنيات الحديثة؛ بذلك ينصح بتطوير استراتيجيات تعزز من ملاءة رأس المال، مما سيساعد في بناء الثقة لدى المودعين والمستثمرين.

6- **دراسة (العقيل، أمل، 2019):** " أثر إدارة رأس المال العامل على الأداء المالي للمصارف السعودية" هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر إدارة رأس المال العامل على الأداء المالي للمصارف السعودية. وجمعت الدراسة عينة عشوائية تتكون من 11 مصرفا تجاريا في المملكة العربية السعودية، تم جمع البيانات المالية لهذه المصارف على مدى الفترة (2010-2017). وكان عدد المشاهدات 77، واستخدم نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتحليل البيانات وتحديد العلاقة بين إدارة رأس المال العامل والأداء المالي للمصارف، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة إيجابية وقوية بين إدارة رأس المال العامل والأداء المالي للمصارف السعودية.

7- دراسة (عبد الله، 2021): " أثر إدارة رأس المال العامل على مستوى الأداء المالي المصرفي".

استخدمت هذه الدراسة بيانات ثانوية تم الحصول عليها من التقارير المالية السنوية المنشورة لـ 15 مصرفا مدرجا في سوق العراق للأوراق المالية خلال (2005-2018). وكان عدد المشاهدات 195، وتم تحليل بيانات الجدولية المجمعة من خلال استخدام EViews 10. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك قصورا واضحا لدى بعض الإدارات المصرفية في تحديد آلية الإدارة وتخصيص رأس المال العامل وتسخير مكوناته كأدوات فعّالة في تحسين الأداء المالي المصرفي. علاوة على ذلك، تعد نسبة القروض إلى الودائع من بين العوامل التي لها تأثير كبير على الأداء المصرفي. وبناء على ذلك تم تقديم بعض التوصيات منها الاهتمام بإدارة المؤسسات المصرفية بتخصيص رأس المال العامل بشكل جيد بهدف تعزيز واقع الإجراءات المصرفية والأخذ في الاعتبار عملية تقييم الأداء المالي باستخدام أساليب فعّالة، بما في ذلك تلك المتعلقة بتحليل مكونات رأس المال العامل.

8- (Hussaini, Abubakar, 2022). The Impact of Working Capital Management on Banks' Performance: A Conceptual Review.

تتناول الدراسة تأثير إدارة رأس المال العامل على أداء المصارف، فهي تؤكد على أهمية إدارة الموارد قصيرة الأجل والالتزامات قصيرة الأجل في تعزيز السيولة وأداء المصارف. وتم اقتراح إطار مفاهيمي لفهم العلاقة بين إدارة رأس المال العامل وأداء المصارف، مما يضيف قيمة نظرية وعملية للمعرفة في هذا المجال. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين إدارة رأس المال العامل وأداء المصارف. وإن تحسين إدارة رأس المال العامل يسهم في تعزيز السيولة والربحية، وتوصلت أيضاً إلى أن العلاقة بين مكونات إدارة رأس المال العامل وأداء المصارف تتطلب التوازن بين المخاطر والكفاءة. وأوصت الدراسة بإجراء دراسات مستقبلية لاختبار الإطار المفاهيمي المقترح لفهم أفضل للعلاقة بين إدارة رأس المال العامل وأداء المصارف. مما ينبغي على المصارف تبني استراتيجيات فعالة في إدارة رأس المال العامل لتعزيز أدائها المالي.

وما يميز دراستنا عن غيرها من الدراسات أنها تركز على المصارف التجارية الليبية وتحديد أثر مؤشرات السيولة والهيكل المالي على الأداء المالي لهذه المصارف، التي

تشمل متغيرات مستقلة مثل نسبة القروض إلى الودائع، نسبة التدفق النقدي التشغيلي، حجم الأرصدة النقدية والشبه نقدية، نسبة الدين إلى إجمالي الأصول، والمتغيرات التابعة (العائد على الأصول– Return on Assets (ROA)) و (العائد على حقوق الملكية – Return on Equity (ROE))، خلال الفترة (2011–2018).

5–منهجية وبيانات الدراسة:

بناءً على مشكلة الدراسة وأهدافها، والنموذج القياسي المستخدم، تمت صياغة الفرضيات لتميز بشكل دقيق بين مؤشري الأداء المالي(ROA) و (ROE) لضمان الاتساق المنهجي، وذلك على النحو التالي:

الفرضية الرئيسية:

- H_0 : لا يوجد آثر ذو دلالة معنوية لمؤشرات السيولة والهيكل المالي على الأداء المالي مقاساً بـ (ROA، ROE) للمصارف التجارية الليبية.

H_1 : يوجد آثر ذو دلالة معنوية لمؤشرات السيولة والهيكل المالي على الأداء المالي مقاساً بـ (ROA، ROE) للمصارف التجارية الليبية.

وبناءً على ذلك تم صياغة الفرضيات الفرعية التالية:

- **الفرضية الفرعية الأولى:**

- H_{0a}: لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لنسبة القروض إلى الودائع على الأداء المالي مقاساً بـ (ROA، ROE) للمصارف التجارية الليبية.
- H_{1a}: يوجد أثر ذو دلالة معنوية لنسبة القروض إلى الودائع على الأداء المالي مقاساً بـ (ROA، ROE) للمصارف التجارية الليبية.

- **الفرضية الفرعية الثانية:**

- H_{0b}: لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لنسبة التدفق النقدي التشغيلي على الأداء المالي مقاساً بـ (ROA، ROE) للمصارف التجارية الليبية.
- H_{1b}: يوجد أثر ذو دلالة معنوية لنسبة التدفق النقدي التشغيلي على الأداء المالي مقاساً بـ (ROA، ROE) للمصارف التجارية الليبية.

- **الفرضية الفرعية الثالثة:**

- H_{0c} : لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لأثر إدارة رأس المال العامل المقاس بحجم الأرصدة النقدية وشبه النقدية على الأداء المالي مقاساً بـ (ROA، ROE) للمصارف التجارية الليبية.
- H_{1c} : يوجد أثر ذو دلالة معنوية لأثر إدارة رأس المال العامل المقاس بحجم الأرصدة النقدية وشبه النقدية على الأداء المالي مقاساً بـ (ROA، ROE) للمصارف التجارية الليبية.

- **الفرضية الفرعية الرابعة:**

- H_{0d} : لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لنسبة الدين إلى إجمالي الأصول على الأداء المالي مقاساً بـ (ROA، ROE) للمصارف التجارية الليبية.
- H_{1d} : يوجد أثر ذو دلالة معنوية لنسبة الدين إلى إجمالي الأصول على الأداء المالي مقاساً بـ (ROA، ROE) للمصارف التجارية الليبية.

وللوصول إلى أهداف الدارسة فإن متغيراتها تتمثل في:

1- المتغير التابع: الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية مقاس بـ:

- العائد على الأصول- Return on Assets (ROA)؛
- العائد على حقوق الملكية - Return on Equity (ROE).

2- المتغيرات المستقلة:

- نسبة القروض إلى الودائع LDR والمقاسة باستخدام نسبة القروض إلى التسهيلات.
- نسبة التدفق النقدي التشغيلي OCFR والمقاسة بقسمة صافي التدفقات النقدية التشغيلية على الالتزامات المتداولة.
- حجم الأرصدة النقدية والشبه نقدية CNCR والمقاس بإجمالي الأرصدة النقدية وشبه النقدية.
- نسبة الدين إلى إجمالي الأصول DAR والمقاسة بقسمة إجمالي الدين على إجمالي الأصول.

وتم قياس الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية، والتي هي العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) كمتغيرات تابعة لدراسة أثر مؤشرات السيولة والهيكل المالي وفقا للنموذج التالي:

$$\text{Financial Performance } (Y) = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4 + \varepsilon$$

$$ROA(Y_1) = a_0 + \beta_1(LDR) + \beta_2(OCFR) + \beta_3(CNCR) + \beta_4(DAR) + \varepsilon$$

$$ROE(Y_2) = a_0 + \beta_1(LDR) + \beta_2(OCFR) + \beta_3(CNCR) + \beta_4(DAR) + \varepsilon$$

حيث إن:

Y: المتغير التابع الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية (Financial Performance).

Y_1: العائد على الأصول (ROA–Return on Assets).

Y_2: العائد على حقوق الملكية (ROE– Return on Equity).

a_0: المتغير المستقل مؤشرات السيولة والهيكل المالي.

β_1: نسبة القروض إلى الودائع (LDR–Loan to Deposit).

β_2: لنسبة التدفق النقدي التشغيلي (OCFR–Operating Cash Flow Ratio).

β_3: حجم الأرصدة النقدية وشبه النقدية (CNCR–Cash and Near Cash Ratio).

β_4: نسبة الدين إلى إجمالي الأصول (DAR–Debt to Total Assets Ratio).

ε: المتغير العشوائي.

واستخدمت الدراسة المنهج الاستنباطي للبيانات الكمية، وتم تجميع البيانات من القوائم المالية للمصارف التي تم اختيارها كعينة للدراسة، كذلك تم الاعتماد على الكتب ومجلات وتقارير ودراسات سابقة كمصادر أولية لعكس صوره واضحة عن جوانب الموضوع. واستخدام تحليل الانحدار لتحديد العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة ومجموعة من الاختبارات الأخرى كاختبار التوزيع الطبيعي واختبار عدم التجانس واختبار هاوسمان واستخراج المتغيرات الوصفية للمتغيرات المستقلة والتابعة. وأستخدم برنامج (EViews13) لاختبار فرضيات الدراسة ومعرفة ما هو أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع فيها.

ويتكون مجتمع الدارسة من المصارف التجارية العاملة الليبية، وتم أخذ عينة من خمسة مصارف تجارية وهي مصرف الوحدة، مصرف الجمهورية، مصرف التجارة والتنمية، المصرف التجاري الوطني، ومصرف الصحاري، على أساس اعتبارات في النظام المصرفي الليبي من حيث الحجم فهي تشكل ما نسبته 77% من إجمالي الأصول المصرفية في ليبيا، وتركز الائتمان الذي يمثل ما نسبته 88% من حجم الائتمان المصرفي، وتركز الودائع الذي يمثل ما نسبته 78% من حجم الودائع المصرفية (مصرف ليبيا المركزي،2019).

وبالنسبة لحدود الدراسة اعتمدت الدراسة على قياس مؤشرات السيولة فقط بنسبة القروض إلى الودائع والتدفقات النقدية والأرصدة النقدية وشبه النقدية، أما مؤشرات الهيكل المالي تم قياسه فقط بنسبة الدين إلى إجمالي الأصول، نظراً للطبيعة الهيكلية للبيئة المصرفية الليبية التي تعتمد بشكل شبه كلي على الودائع كمصدر أساسي للخصوم، في ظل غياب أسواق دين متنوعة وأدوات مالية معقدة كالسندات خلال فترة الدراسة. والأداء المالي تم قياسه فقط بالعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، وباعتبار هذه الدراسة من أوائل الدراسات في البيئة الليبية التي تدرس هذه المتغيرات معا على حد علم الباحثين، وبذلك توصي الدراسة بدراسة هذه المتغيرات بفترات لاحقة حدثت فيها متغيرات مهمة اثرت في القطاع المصرفي الليبي.

وتم تحديد الفترة الزمنية للدراسة لتغطي الأعوام من (2011 إلى 2018) لعدة مبررات منهجية واقتصادية موضوعية تحافظ على رصانة النموذج القياسي:

1. **تجانس الفترة الهيكلية:** تمثل الفترة (2011–2018) دورة اقتصادية ومؤسسية متجانسة في الخصائص التشغيلية للقطاع المصرفي الليبي؛ حيث اتسمت بسعر صرف رسمي ثابت للدينار الليبي، وبداية نشوء أزمة السيولة وتدرجها، والانقسام الإداري للنظام المصرفي. وبالتالي، فإن دراسة هذه الفترة تمنح فهماً عميقاً لسلوك المصارف في ظل تلك المحددات الثابتة.
2. **وجود صدمة هيكلية (Structural Break) بعد عام 2018:** شهد القطاع المصرفي والاقتصاد الليبي بعد عام 2018 (تحديداً أواخر عام 2020 ومطلع عام 2021) قرارات تاريخية جذرية، على رأسها تعديل سعر صرف الدينار الليبي بنسبة تجاوزت 300%، من الناحية القياسية والإحصائية، فإن تمديد السلسلة الزمنية لدمج بيانات ما بعد التعديل مع بيانات ما قبله

في نموذج واحد يؤدي إلى مشكلة "الانقطاع الهيكلي"، مما يتسبب في تشويه المعلمات المقدرة (beta) وضياع كفاءة مخرجات الانحدار بسبب القفزات الكبيرة في قيم الأصول والودائع مقومة بالعملة المحلية. بناءً عليه، آثر الباحثان الاقتصار على هذه الفترة لضمان سلامة التقدير القياسي، مع التوصية ببحث فترة ما بعد التعديل كدراسة مستقلة.

كما أن استخدام تحليل الانحدار المقطعي الزمني (Panel Data) في هذه الدراسة يهدف إلى قياس التأثير الإحصائي والارتباط الاستدلالي بين مؤشرات السيولة والهيكل المالي وبين الأداء المالي، استناداً إلى البيانات التاريخية للمصارف. ولا يقصد بهذه النتائج إثبات علاقة سببية مطلقة وحتمية (Absolute Causality)، بل هي علاقات اقتران وتأثير إحصائي مشروطة ببيئة وعينة الدراسة خلال الفترة الزمنية المحددة.

6-مفاهيم متغيرات الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على عدة متغيرات مستقلة وتابعة وهي كالتالي:

أولاً- المتغير التابع: يمثل المتغير التابع الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية والذي يتم قياسه بالتالي:(Ross et al. 2019)

-**العائد إلى إجمالي الأصول (ROA):** هو مقياس مالي يقيس مدى كفاءة المصرف وذلك باستخدام أصوله لتحقيق الربح، ويتم حساب العائد على الاستثمار باستخدام الصيغة التالية:

$$\textbf{العائد إلى إجمالي الأصول (ROA)} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

حيث إن:

- ❖ صافي الدخل: يمثل صافي الربح الذي يحققه المصرف بعد خصم جميع المصروفات والفوائد والضرائب.
- ❖ إجمالي الأصول: يمثل القيمة الإجمالية لجميع الأصول المملوكة للمصرف.

يعد هذا مؤشر مهم للمستثمرين والدائنين لتقييم الأداء المالي للمصرف من خلال إدارة الأصول وتحقيق عوائد مرضية، ويتم استخدامه من قبل المصرف نفسه لتقييم أداء الإدارة وتحديد مجالات التحسين.

-**العائد إلى حقوق الملكية (ROE):** هو مؤشر مالي مهم يستخدم لتقييم ربحية المصرف وكفاءة استخدام حقوق المساهمين، ويتم حساب العائد على الملكية باستخدام الصيغة التالية:

$$\text{العائد إلى حقوق الملكية (ROE)} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي حقوق الملكية}}$$

حيث إن:

- ❖ صافي الدخل: يمثل صافي الربح الذي يحققه المصرف بعد خصم جميع المصروفات والضرائب.
- ❖ إجمالي حقوق الملكية أو حقوق المساهمين: حقوق الملكية في المصارف تتكون من عدة عناصر رئيسية، وهي:
  - ▪ رأس المال المدفوع :يمثل المبلغ الذي تم تقديمه من قبل المساهمين لتأسيس المصرف أو زيادة رأس ماله.
  - ▪ الاحتياطيات: وتشمل الاحتياطيات القانونية والاختيارية والخاصة التي يحتفظ بها المصرف .
  - ▪ الأرباح المحتجزة: وهي الأرباح التي لم يتم توزيعها على المساهمين ويتم الاحتفاظ بها.
  - ▪ عناصر أخرى: قد تشمل مثل الفوائض من إعادة تقييم الأصول والاحتياطيات الأخرى.

العائد على حقوق المساهمين هو مؤشر مهم لتقييم أداء المصرف ومقارنتها مع متوسطات المصارف الأخرى والصناعة بالشكل عام، ويساعد أيضاً إدارة المصرف على تحديد كفاءة استخدام رأس المال وتقييم جدوى المشاريع والاستثمارات الجديدة.

ثانياً- المتغيرات المستقلة: وفقاً لمتطلبات الدراسة التي اعتمدت عليها، فهي تتمثل في:

1- نسبة القروض إلى الودائع(LDR- Loan-to-Deposit Ratio):

تم قياس هذا المؤشر كأحد أهم مؤشرات السيولة والأداء المالي للمصرف، والذي يعكس قدرة المصرف على توظيف الودائع المتاحة لديه في شكل قروض وتسهيلات ائتمانية. وتم حسابها باستخدام المعادلة التالية: (Berger & Humphrey, 1997).

$$\text{نسبة القروض إلى الودائع (LDR)} = \frac{\text{إجمالي القروض والتسهيلات}}{\text{إجمالي التسهيلات}}$$

2- نسبة التدفق النقدي التشغيلي(OCFR-Operating Cash Flow Ratio) :

تعتبر نسبة التدفق النقدي التشغيلي في المصارف التجارية مؤشراً يستخدم لتقييم قدرة المصرف على توليد التدفقات النقدية من عملياته التشغيلية الأساسية خلال فترة زمنية محددة وتم قياسها كالتالي (OpenStax,2016):

$$\textbf{نسبة التدفق النقدي التشغيلي (OCFR)} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية}}{\text{الالتزمات المتداولة}}$$

3- حجم الأرصدة النقدية وشبه النقدية (CNCR- Cash and Near Cash Ratio):

حجم الأرصدة النقدية وشبه النقدية في المصارف التجارية يعتبر مؤشرًا هامًا لقدرة المصرف على تلبية احتياجات السيولة الفورية وتنفيذ المعاملات المالية ويتم حساب حجم **CNCR** باستخدام المعادلة التالية (Smith, 2020) و (Johnson, 2018):

إجمالي الأرصدة النقدية وشبه النقدية (CNCR) = النقدية بالصندوق + مقاصة بين المصارف + مقاصة بين الفروع + ودائع تحت الطلب + ودائع زمنية

4- نسبة الدين إلى إجمالي الأصول (DAR-Debt to Total Assets Ratio):

تعد نسبة إجمالي الدين إلى إجمالي الأصول مؤشراً مالياً مهماً للصحة المالية والاستقرار المالي للمصارف، وتكتسب هذه النسبة أهمية ذلك لأنها تساعد على تقييم مستوى المخاطر المالية والقدرة على الوفاء بالالتزامات المالية، ويتم احتسابها كالتالي (Ross et al, 2019):

$$\textbf{نسبة الدين إلى إجمالي الأصول (DAR)} = \frac{\text{إجمالي الإلتزامات (الديون)}}{\text{إجمالي الاصول}}$$

وقد تم الاعتماد على هذا المؤشر كمعبر أساسي عن الرفع المالي (Financial Leverage) للمصارف عينة الدراسة، لكونه مؤشراً محاسبياً مباشراً يعكس نسبة التمويل بالمديونية (والتي تشكل الودائع معظمها) بطريقة موضوعية ومستقرة، بعيداً عن التشوهات التي قد تعتري المؤشرات الرقابية الأخرى (مثل كفاية رأس المال المبني على الأصول المرجحة بالمخاطر) نتيجة للتقلبات التنظيمية والاستثناءات الرقابية التي فرضتها ظروف الأزمة الاقتصادية والانقسام المؤسسي خلال فترة الدراسة.

7-الخطوات الإجرائية والمقاييس الإحصائية المستخدمة:

تم إجراء عدد من الخطوات للوصول إلى نتائج هذه الدراسة وهي كالتالي:

1. جمع البيانات الفعلية للقوائم المالية لعينة الدراسة ولفترة الدراسة والتي كانت من 2011-2018.
2. تفريغ البيانات المتحصل عليها من القوائم المالية في برنامج مايكروسوفت إكسل Microsoft Excel.
3. تم صياغة البيانات على شكل نسب ومعادلات ليتم أدرجها في الشكل النهائي للتحليل.
4. إجراء اختبار التحليل المعنوي الوصفي لمتغيرات الدراسة.
5. أجراء اختبار مصفوفة الارتباط التي توضح مدى الارتباط بين متغيرات الدراسة.
6. اختبار التعدد الخطي (Multicollinearity – VIF).
7. أجراء اختبار هاوسمان (Hausman Test) للمفاضلة بين نموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية.
8. أجراء تقدير لمعالم النموذج من خلال الانحدار الخطي وذلك من خلال نموذج التأثيرات الثابتة (The Fixed Effects Model) ونموذج التأثيرات العشوائية (The Random Effects Model).
9. أجراء اختبار عدم التجانس.
10. اختبار فرضيات الدراسة.

8-تحليل بيانات الدراسة:

تم في هذا الجزء استخدام عدد من الأساليب الاحصائية لفحص بيانات الدراسة كالوسيط والمتوسط والمنوال وغيرها، وكذلك اختبار التوزيع الطبيعي واختبار مصفوفة الارتباط التي توضح الارتباط بين المتغيرات المستقلة والتابعة للنموذجي الدراسة، وكذلك عرض نتائج نموذجي التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية، مع أجراء اختبار هاوسمان للمفاضلة بين النموذجين ثم استخلص الإجابة على الفرضيات التي تم وضعها لهذه الدراسة، والتي على ضوئها تم استنتاج النتائج والتوصيات.

أولاً- الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم استخدام عدة مقاييس في هذه الدراسة وتتمثل في:

1. اختبار المتغيرات الوصفية لمتغيرات الدراسة:

وهذا الاختبار يظهر المتوسط والوسيط والانحراف المعياري وتتبع البيانات للتوزيع الطبيعي من خلال القيم الاحتمالية للعينة.

جدول (1) المتغيرات الوصفية للمتغيرات التابعة والمستقلة

البيان	العائد على الأصول	العائد على حقوق الملكية	نسبة القروض إلى الودائع	نسبة التدفق النقدي التشغيلي	حجم الأرصدة النقدية وشبه النقدية	نسبة الدين إلى إجمالي الأصول
المتوسط	0.268188	4.510903	5.101463	0.020178	22.94561	0.919233
الوسيط	0.186158	2.378106	4.208922	0.018888	23.05589	0.915640
الحد الأعلى	1.322989	30.73740	14.89410	0.059048	24.10938	0.970827
الحد الأدنى	-0.376528	-6.625401	2.280997	0.009488	20.57101	0.883797
الانحراف المعياري	0.343158	6.928967	2.866806	0.008506	0.802368	0.021116
إحصائية Jarque-Bera	12.90048	52.15384	39.08743	175.2934	7.897872	3.852088
الاحتمال Prob-Value	0.001580	0.000000	0.000000	0.000000	0.019275	0.145724

المصدر: إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج (EViews13)

يوضح الجدول السابق القيم الإحصائية الوصفية للمتغيرات التابعة والمستقلة للدراسة ويظهر في هذا الجدول المتوسط والوسيط للعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية التي تمثل المتغيرات التابعة في الدراسة والتي كانت قيم المتوسط والوسيط لكل منهما (0.268188) (0.186158) (4.510903) (2.378106) على التوالي.

أما في يتعلق بقيم حجم الأصول النقدية وشبه النقدية كانت قيمها بعد تحويلها إلى للوغاريتم في البداية كان المتوسط (22.94561) والوسيط (23.05589).

وظهرت نتائج اختبار (Jarque-Bera) في الجدول رقم (1) أن قيم الاحتمالية (Prob)لغالبية المتغيرات المستقلة والتابعة (باستثناء نسبة الدين إلى إجمالي الأصول) قد جاءت أقل من مستوى المعنوية 0.05، وهو ما يشير إحصائياً إلى رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة بأن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي، ويعزى عدم خضوع البيانات للتوزيع الطبيعي في هذه الدراسة إلى الخصوصية الهيكلية لعينة المصارف

التجارية الليبية، والتي تشهد تفاوتاً كبيراً في أحجام أصولها وودائعها (مثل الفارق في الحجم بين مصرف الجمهورية والمصارف الأخرى)، فضلاً عن شدة التقلبات والصدمات الاقتصادية خلال فترة الدراسة (2011–2018). وتجدر الإشارة ميثودولوجياً إلى أن عدم تحقق شرط التوزيع الطبيعي لا يؤثر على كفاءة وجودة تقديرات نماذج البيانات المقطعية الزمنية (Panel Data) المستخدمة، نظراً لاعتماد الدراسة على نماذج التأثيرات العشوائية والثابتة التي تمتلك مرونة عالية وقدرة على التعامل مع البيانات غير المتماثلة دون التأثير على معنوية المعلمات المقدرة.

2. مصفوفة الارتباط متغيرات الدراسة:

توضح هذه المصفوفة مدى الارتباط بين المتغيرات المستقلة بعضها ومدى الارتباط المتغيرات المستقلة بالتابعة.

جدول (2) مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والتابعة للنموذج ROA

المتغيرات	العائد على الأصول	نسبة القروض إلى الودائع	نسبة التدفق النقدي التشغيلي	حجم الأرصدة النقدية وشبه النقدية	نسبة الدين إلى إجمالي الأصول
العائد على الأصول	1				
نسبة القروض إلى الودائع	0.696289	1			
نسبة التدفق النقدي التشغيلي	0.332512	0.092340	1		
حجم الأرصدة النقدية وشبه النقدية	-0.258367	-0.570771	-0.150100	1	
نسبة الدين إلى إجمالي الأصول	0.527191	0.705590	0.043638	-0.591528	1

المصدر: إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج (EViews13)

يوضح الجدول الخاص بمصفوفة الارتباط طبيعة العلاقات التبادلية والارتباطية المتزامنة بين المتغيرات المستقلة للدراسة والمتغير التابع العائد على الأصول(ROA)، وذلك دون الجزم بوجود علاقات سببية أو أثر خطي، على النحو التالي:

- تظهر النتائج وجود ارتباط طردي (موجب) قوي بين العائد على الأصول(ROA) ونسبة القروض إلى الودائع(LDR)؛ حيث بلغ معامل الارتباط بينهما(0.696289)، مما يشير إلى أن الارتفاع في مستويات توظيف الودائع يقترن طردياً بتحسن معدلات العائد على الأصول.

- كشفت المؤشرات عن وجود علاقة ارتباطية طردية ضعيفة بين العائد على الأصول ونسبة التدفق النقدي التشغيلي بقيمة معامل ارتباط بلغت(0.332512) ، مما يعكس وجود اقتران إيجابي محدود بين المتغيرين في الحركة المتزامنة.
- تشير النتائج إلى وجود ارتباط عكسي (سلبي) ضعيف بين حجم الأرصدة النقدية وشبه النقدية والعائد على الأصول(ROA) ؛ حيث بلغت قيمة معامل الارتباط(0.258367−) ، وهو ما يبين أن فترات تراكم السيولة العاطلة تقترن طردياً بانخفاض المؤشرات الأولية للربحية.
- وأخيراً، أظهرت المصفوفة وجود علاقة ارتباطية طردية متوسطة بين العائد على الأصول ونسبة الدين إلى إجمالي الأصول (DAR) بمعامل ارتباط قدره(0.527191) ، مما يعني أن التوسع في الرفع المالي يصاحبه عموماً اتجاه صعودي في معدلات العائد على الأصول كعلاقة اقتران مؤقتة.

وتجدر الإشارة ميثودولوجياً إلى أن هذه القيم تعبر عن قوة واتجاه العلاقات الارتباطية فقط (Correlation)، بينما سيتم تحديد الأثر السببي الفعلي وحجم التأثير بدقة استناداً إلى نتائج تحليل الانحدار لنماذج البيانات المقطعية الزمنية (Panel Data) في الفقرات اللاحقة.

أما العلاقة بين المتغيرات المستقلة فيما بينها فكانت كالتالي:

1-علاقة نسبة القروض إلى الودائع بنسبة التدفق النقد التشغيلي: كانت قيمة معامل الارتباط بينهما (0.092340) وهي قيمة تشير إلى علاقة ضعيفة وجود تأثير، ولكنه ليس قويا مما يعني أن تغيرات نسبة القروض إلى الودائع لا تؤثر بشكل كبير على نسبة التدفق النقدي التشغيلي.

2-علاقة نسبة القروض إلى الودائع بنسبة حجم الأرصدة النقدية وشبه النقدية: كانت قيمة معامل الارتباط بينهما (0.570771−) وهي قيمة سلبية متوسطة تشير إلى أن زيادة نسبة القروض إلى الودائع ترتبط بانخفاض في حجم الأرصدة النقدية وشبه النقدية.

3-علاقة نسبة القروض إلى الودائع بنسبة الدين إلى إجمالي الأصول: كانت قيمة معامل الارتباط بينهما (0.705590) وهي قيمة إيجابية قوية تشير إلى أن زيادة نسبة القروض إلى الودائع ترتبط بزيادة في نسبة الدين إلى إجمالي الأصول.

4-علاقة نسبة تدفق النقد التشغيلي وحجم الأرصدة النقدية وشبه النقدية: كانت قيمة معامل الارتباط بينهما (0.150100-) وهي قيمة سلبية ضعيفة تشير إلى وجود تأثير ضعيف وهذا يعني أن حجم الأرصدة النقدية وشبه النقدية لا يؤثر بشكل كبير على نسبة تدفق النقد التشغيلي.

5-علاقة نسبة التدفق النقدي التشغيلي ونسبة الدين إلى إجمالي الأصول: كانت قيمة معامل الارتباط بينهما (0.043638) وهي قيمة إيجابية وتشير إلى وجود تأثير ضعيف جدا وهذا يعني ذلك أن نسبة التدفق النقدي التشغيلي لا تؤثر بشكل كبير على نسبة الدين إلى إجمالي الأصول.

6-علاقة حجم الأرصدة النقدية وشبه النقدية ونسبة الدين إلى إجمالي الأصول: كانت قيمة معامل الارتباط بينهما (0.591528-) وهي قيمة سلبية متوسطة تشير إلى أن زيادة حجم الأرصدة النقدية وشبه النقدية ترتبط بانخفاض في نسبة الدين إلى إجمالي الأصول.

يوضح الجدول التالي العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ROE، فهو يبين العلاقة بين العائد على حقوق الملكية، وبين نسبة القروض إلى الودائع ونسبة التدفق النقدي التشغيلي وحجم الأرصدة النقدية وشبه النقدية ونسبة الدين إلى إجمالي الأصول، وكانت العلاقة بين العائد على حقوق الملكية ونسبة القروض إلى الودائع (0.821424) قيمة معامل الارتباط بينهما هي إيجابية قوية وتشير إلى أن زيادة نسبة القروض إلى الودائع ترتبط بزيادة في عائد حقوق الملكية.

أما العلاقة بين العائد على حقوق الملكية ونسبة التدفق النقدي التشغيلي كانت (0.287722) قيمة معامل الارتباط بينهما هنا هي قيمة إيجابية ضعيفة تشير إلى وجود تأثير ضعيف، وهذا يعني أن نسبة التدفق النقدي التشغيلي لا تؤثر بشكل كبير على عائد حقوق الملكية.

وفيما يتعلق بعلاقة التي تربط بين العائد على حقوق الملكية وحجم الأرصدة النقدية وشبه النقدية (0.433747-) كانت قيمة معامل الارتباط بينهما هي سلبية متوسطة تشير إلى أن زيادة حجم الأرصدة النقدية وشبه النقدية ترتبط بانخفاض في عائد حقوق الملكية، أما العلاقة بين العائد على حقوق الملكية ونسبة الدين إلى إجمالي الأصول (0.691191)، وقيمة معامل الارتباط بينهما هي إيجابية قوية تشير إلى أن زيادة نسبة الدين إلى إجمالي الأصول ترتبط بزيادة في عائد حقوق الملكية. أما العلاقة بين المتغيرات المستقلة فيما بينها فهي نفس العلاقة المبينة والموضحة في بيانات الجدول (2).

جدول (3) مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والتابعة للنموذج ROE

المتغيرات	العائد على حقوق الملكية	نسبة القروض إلى الودائع	نسبة التدفق النقدي التشغيلي	حجم الأرصدة النقدية وشبه النقدية	نسبة الدين إلى إجمالي الأصول
العائد على حقوق الملكية	1				
نسبة القروض إلى الودائع	0.821424	1			
نسبة التدفق النقدي التشغيلي	0.287722	0.092340	1		
حجم الأرصدة النقدية وشبه النقدية	-0.433747	-0.570771	-0.150100	1	
نسبة الدين إلى إجمالي الأصول	0.691191	0.705590	0.043638	-0.591528	1

المصدر: إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج (EViews13)

3. اختبار التعدد الخطي (Multicollinearity – VIF):

نظراً لوجود بعض مؤشرات الارتباط المرتفعة بين المتغيرات المستقلة في مصفوفة الارتباط، وللتأكد من عدم وجود مشكلة التعدد الخطي المتعدد (Multicollinearity) التي قد تؤثر على كفاءة مقدرات النموذج، تم إجراء اختبار معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor – VIF). وقد أظهرت النتائج المستخرجة من برنامج (EViews) أن قيم VIF لجميع المتغيرات المستقلة في الدراسة جاءت كلها مؤكدة لسلامة النموذج، حيث سجلت قيماً أقل من الحد الحرج (5). وهذا يؤكد بشكل قاطع خلو النموذج القياسي من مشكلة التعدد الخطي، مما يمنح الثقة الكاملة في مؤشرات ومخرجات تحليل الانحدار والاعتماد عليها في تعميم النتائج.

4. اختبار هاوسمان(Hausman Test):

للمفاضلة المنهجية والقياسية بين نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects) ونموذج التأثيرات العشوائية(Random Effects) ، وتحديد النموذج الأكثر كفاءة وملاءمة لبيانات الدراسة المقطعية الزمنية(Panel Data) ، تم إجراء اختبار هاوسمان(Hausman Test) .

وتعتمد قاعدة القرار في هذا الاختبار على الفرضية العدمية (H_0) التي تفيد بملاءمة نموذج التأثيرات العشوائية، مقابل الفرضية البديلة (H_1) التي تفيد بملاءمة نموذج التأثيرات الثابتة؛ حيث يتم قبول النموذج العشوائي إذا كانت القيمة الاحتمالية (Prob) أكبر من مستوى المعنوية (0.05).

وجاءت نتائج الاختبار المستخرجة من برنامج (EViews) كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (4): نتائج اختبار هاوسمان للمفاضلة بين النماذج القياسية

المتغير التابع	إحصاء اختبار هاوسمان (Chi-Sq. Statistic)	درجات الحرية (Chi-Sq. d.f)	القيمة الاحتمالية (Prob.)	النموذج الملائم المقبول
العائد على الأصول (ROA)	4.810788	4	**0.3073**	التأثيرات العشوائية (Random Effects)
العائد على حقوق الملكية (ROE)	4.134550	4	**0.3881**	التأثيرات العشوائية (Random Effects)

المصدر: إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج (EViews13)

يتضح من نتائج الجدول أعلاه أن القيم الاحتمالية (Prob) لكلا النموذجين المقدرين مؤشري (ROAوROE)، وقد جاءت أكبر من مستوى المعنوية 5%؛ حيث بلغت للنموذج الأول (0.3073) وللنموذج الثاني (0.3881). وبناءً على قاعدة القرار الإحصائية، نقبل الفرضية العدمية (H_0) ونرفض الفرضية البديلة، مما يؤكد بشكل قاطع أن نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects) هو النموذج الأكفأ والأجود لتقدير أثر مؤشرات السيولة والهيكل المالي على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية عينة الدراسة، وهو ما يتسق أيضاً مع المبررات الهيكلية والاقتصادية الخاصة ببيئة الدراسة.

وإلى جانب ما أسفرت عنه النتيجة الإحصائية لاختبار هاوسمان من دعم لنموذج التأثيرات العشوائية، فإن هذا الاختيار يتسق تماماً مع الواقع الاقتصادي والهيكلي للقطاع المصرفي الليبي خلال فترة الدراسة (2011–2018). ويأتي هذا الاختيار من محورين أساسيين:

1. **تجانس البيئة التشغيلية والتنظيمية:** بالرغم من وجود فروق فردية بين المصارف عينة الدراسة من حيث الحجم أو طبيعة الملكية (عام وخاص)، إلا أنها جميعاً تعمل تحت مظلة تنظيمية واحدة وتشريعات متطابقة صادرة عن مصرف ليبيا المركزي (مثل متطلبات الاحتياطي القانوني وقوانين منع المعاملات الربوية). هذا التجانس يجعل الاختلافات الفردية بين المصارف تتصرف كمتغيرات عشوائية مقيدة بنفس الهيكل التشغيلي العام.
2. **التعرض المتساوي للصدمات الخارجية الكلية:** شهدت فترة الدراسة أزمات سياسية واقتصادية غير نمطية (أزمة سيولة خانقة، انقسام مؤسسي، وقيود حادة على النقد الأجنبي). هذه الصدمات الكلية لم تكن ناتجة عن سياسات داخلية خاصة بكل مصرف على حدة، بل كانت صدمات بيئية عامة أثرت على القطاع بأكمله بشكل متزامن وعشوائي، مما يعزز من فرضية النموذج

العشوائي في استيعاب الفروق الفردية كجزء من حد الخطأ العشوائي الشامل، ويجعل مقدراته أكثر كفاءة وأقل تحيزاً في تفسير أثر مؤشرات السيولة والهيكل المالي على الأداء المالي.

5. نتائج تحليل الانحدار:

يتم استخدام الانحدار لفهم العلاقة بين متغيرين أو أكثر وساعد هذا الأسلوب في تحديد كيفية تأثير متغير في متغير واحد على متغير أخر، ويعد تحليل الانحدار أداة قوية للتنبؤ بالأداء المالي واتخاذ القرارات الاستثمارية.

أ. نموذج أثر رأس المال العامل المقاس بـ ROA:

الجدول التالي يعرض بيانات نموذج أثر رأس المال العامل مقاس بـ ROA:

جدول (5) بيانات نموذج أثر رأس المال العامل المقاس بـ ROA

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع (العائد على الأصول)	
	نموذج التأثيرات الثابتة	نموذج التأثيرات العشوائية
الحد الثابت (a0)	1.346431	-6.396715
نسبة القروض إلى الودائع β1(LDR)	0.128809	0.084031
نسبة التدفق النقدي التشغيلي β2(OCFR)	10.17157	12.30154
حجم الأرصدة النقدية وشبه النقدية β3(CNCR)	-0.073299	0.130961
نسبة الدين إلى إجمالي الأصول β4(DAR)	-0.281427	3.245126
معامل التحديد R^2	0.667894	0.616356
معامل التحديد المعدل R^2	0.582189	0.572511
F	7.792967	14.05759
Prob(F-stat)	0.000011	0.000001

المصدر: إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج (EViews13)

بناءً على البيانات المعروضة في الجدول (5)، يمكن استنتاج أن نموذج التأثيرات الثابتة يظهر قدرة أفضل في تفسير التباين في العائد على الأصول، لأن معامل التحديد ظهر أعلى (0.667894) مقارنة بالنموذج العشوائي (0.616356)، وهذا يشير إلى أن نموذج التأثيرات الثابتة قادر على تفسير نسبة أكبر من التباين في البيانات ومن ناحية أخرى، يقدم نموذج التأثيرات العشوائية تأثيرات أكبر على بعض المتغيرات، مثل نسبة التدفق النقدي التشغيلي، مما يعني أنه يمكن أن يكون أكثر حساسية للتغيرات في هذه المتغيرات ومع ذلك، فإن نتائج اختبار هاوسمان تشير إلى أن نموذج

التأثيرات العشوائية قد يكون الأكثر ملاءمة في هذه الحالة، وذلك لأن القيمة (0.3073) تشير إلى عدم وجود دليل قوي يدعم استخدام نموذج التأثيرات الثابتة.

بناءً على هذه النتائج، يمكن القول إن نموذج التأثيرات العشوائية هو الأنسب للدراسة، لأنه يوفر توازناً بين القدرة على التفسير وحساسية المتغيرات، وبذلك يكون نموذج أثر رأس المال العامل المقاس بـ ROA هو:

$$+ LDR_{it}\ (0.084031) + OCFR_{it}\ (12.30154) + CNCR_{it} - 6.396715\mathbf{ROA_{it}} =$$
$$(0.130961) + DAR_{it}\ (3.245126) + \epsilon$$

ب. نموذج أثر رأس المال العامل المقاس بـ ROE:

الجدول التالي يعرض بيانات نموذج أثر رأس المال العامل مقاس بـ ROE:

جدول (6) بيانات نموذج أثر إدارة راس المال العامل المقاس ب ROE

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع (العائد على حقوق الملكية)	
	نموذج التأثيرات الثابتة	نموذج التأثيرات العشوائية
الحد الثابت (a0)	26.75445	-130.6515
نسبة القروض إلى الودائع β1(LDR)	2.961373	1.661076
نسبة التدفق النقدي التشغيلي β2(OCFR)	180.8742	192.833258
حجم الأرصدة النقدية وشبه النقدية β3(CNCR)	-4.662130	1.460629
نسبة الدين إلى إجمالي الأصول β4(DAR)	71.77170	97.127240
معامل التحديد	0.791653	0.763865
معامل التحديد المعدل	0.737886	0.736878
F	14.72375	28.30505
Prob(F-stat)	0.000000	0.000000

المصدر: إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج (EViews13)

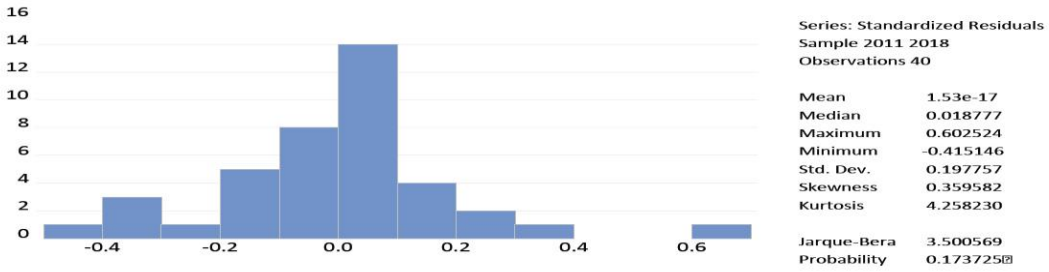
بناءً على بيانات الجدول (6) لتحليل نتائج نموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية، يتضح أن نموذج التأثيرات الثابتة يظهر معاملات دالة لاثنين من المتغيرات، بينما نموذج التأثيرات العشوائية يظهر معاملات دالة لأربعة متغيرات، بما في ذلك نسبة الدين، ومعامل التحديد في نموذج التأثيرات الثابتة أعلى، مما يعني أنه يفسر نسبة أكبر من التباين في البيانات، ومع ذلك اختبار هاوسمان يشير إلى أن نموذج التأثيرات العشوائية مقبول بناءً على هذه النتائج، وإنه الأنسب للدراسة، لأنه يوفر

دلالات إحصائية أفضل للعديد من المتغيرات، رغم أن نموذج التأثيرات الثابتة يفسر التباين بشكل أفضل، وبذلك يكون نموذج أثر رأس المال العامل المقاس بـ ROE هو:

$$ROE_{it} = -130.6515 + LDR_{it}\ (1.661076) + OCFR_{it}\ (192.8333) + CNCR_{it}\ (1.460629) + DAR_{it}\ (97.12724) + \epsilon$$

6. اختبار عدم التجانس:

أ. تجانس نموذج (ROA):

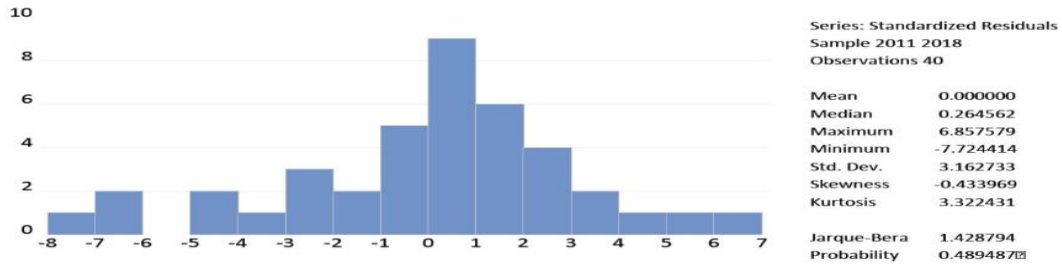


شكل (1) تجانس نموذج (ROA)

الشكل (1) يوضح أن البيانات لها متوسط قريب جداً من الصفر، مما يشير إلى توازن الفروق حول هذه القيمة، وأن الوسيط يعبر عن النقطة التي تنقسم عندها القيم إلى نصفين متساويين، وهو 0.018777، مما يدل على توزيع متوازن. والقيم القصوى والحد الأدنى تشير إلى وجود تباين ملحوظ، وذلك لأن الحد الأقصى هو 0.602524 والحد الأدنى 0.415146-، وأن الانحراف المعياري البالغ 0.197757 يعكس مدى انتشار الفروق حول المتوسط بالنظر إلى التواء التوزيع، نجد أنه إيجابي قليلاً (0.359582)، مما يعني أن التوزيع يميل نحو اليمين، لكنه قريب من الصفر مما يشير إلى أن التوزيع قريب من الطبيعي.

اختبار Jarque-Bera، مع قيمة (3.500569) واحتمالية (0.173725)، تشير إلى عدم وجود دليل قوي لرفض فرض التوزيع الطبيعي، لأنها أكبر من 0.05. بناءً على ذلك يمكن القول إن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، مما يدعم فرضية التجانس في هذا النموذج.

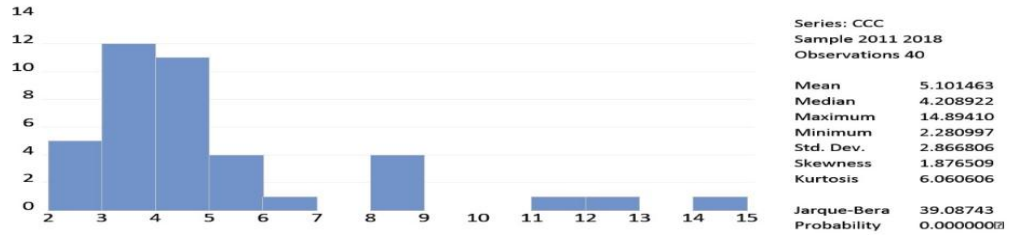
ب. تجانس نموذج (ROE):



شكل (2) تجانس نموذج (ROE)

الشكل (2) يظهر أن المتوسط يساوي صفر، مما يشير إلى أن الفروق موزعة بشكل متوازن حول هذه القيمة، والوسيط كان (0.264562)، وهذا يعني أن نصف القيم أعلى من هذه القيمة والنصف الآخر أقل. والقيم القصوى والحد الأدنى تعكس تبايناً كبيراً، لأن الحد الأقصى هو (6.857579) والحد الأدنى (−7.724414) وأن الانحراف المعياري (3.162733) يشير إلى مدى انتشار الفروق حول المتوسط. وأن التواء التوزيع عند (−0.433969) يدل على أن التوزيع يميل قليلاً نحو اليسار، وأن اختبار Jarque–Bera، يشير إلى قيمة (1.428794) مع احتمالية (0.489487)، وهي أكبر من 0.05، مما يعني أنه لا يوجد دليل قوي لرفض فرضية التوزيع الطبيعي. بناءً على هذه البيانات، يمكن القول إن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، مما يدعم فرضية التجانس في النموذج.

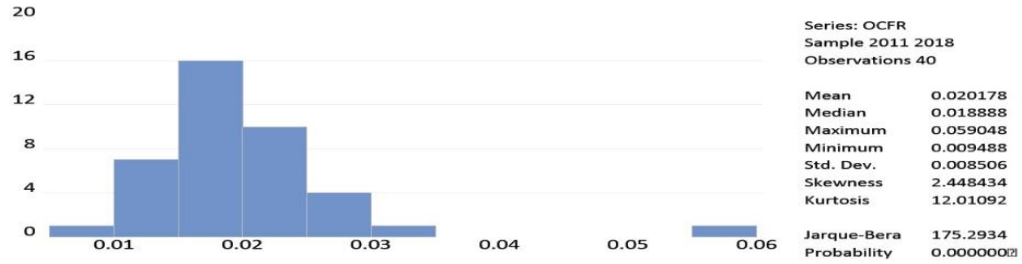
ج. تجانس قيم نسبة القروض إلى الودائع (LDR):



شكل (3) تجانس قيم نسبة القروض إلى الودائع (LDR)

الشكل (3)، يظهر المتوسط بقيمة (5.101463) والوسيط بقيمة (4.208922) وهذا يشير إلى أن توزيع البيانات غير متماثل، وأن قيمة (Jarque–Bera) هي (39.08743)، مع احتمالية تساوي (0.000000)، مما يدل على وجود دليل قوي لرفض فرضية التوزيع الطبيعي. وأن التواء التوزيع مرتفع جداً عند (1.876509)، مما يشير إلى أن البيانات تميل نحو اليمين، بناءً على هذه النتائج، يمكن القول إن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي.

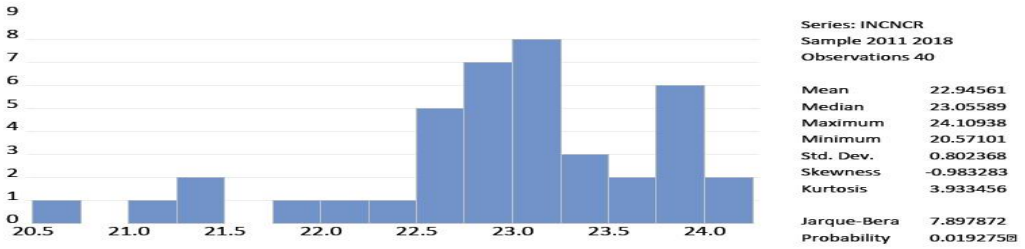
د. تجانس قيم نسبة التدفق النقدي التشغيلي (OCFR):



شكل (4) تجانس قيم نسبة التدفق النقدي التشغيلي (OCFR)

يظهر الشكل (4) أن المتوسط بقيمة (0.020178) والوسيط بقيمة (0.018888)، وهذا يشير إلى أن توزيع البيانات غير متماثل، وأن قيمة (Jarque–Bera) هي (175.2934) مع احتمالية تساوي (0.000000)، مما يدل على وجود دليل قوي لرفض فرضية التوزيع الطبيعي. التواء التوزيع مرتفع عند (2.448434)، مما يشير إلى أن البيانات تميل نحو اليمين، بناءً على هذه النتائج، يمكن القول إن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي.

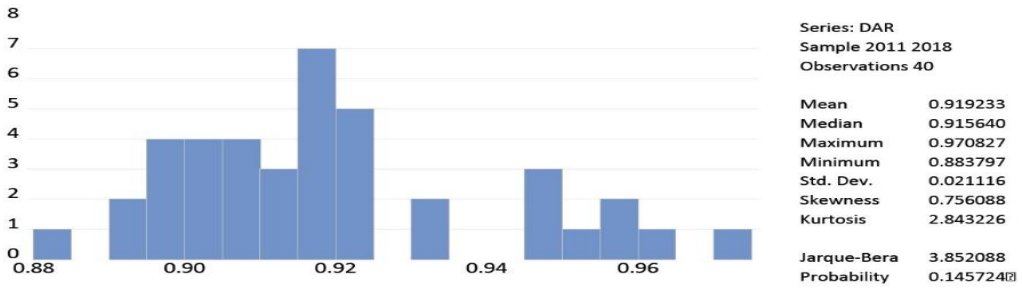
هـ. تجانس قيم حجم الأرصدة النقدية وشبه النقدية (CNCR):



شكل (5) تجانس قيم حجم الأرصدة النقدية وشبه النقدية (CNCR)

في هذه الشكل يظهر المتوسط بقيمة (22.94561) والوسيط بقيمة (23.05589)، يشير إلى أن توزيع البيانات قريب من التوزيع المتماثل، ولكنه يميل قليلاً نحو اليسار، وأن قيمة (Jarque–Bera) هي (7.897872) مع احتمالية (0.019275)، مما يدل على وجود دليل لرفض فرضية التوزيع الطبيعي، وأن التواء التوزيع عند (–0.983283) يشير إلى ميل البيانات نحو اليسار، بناءً على هذه النتائج يمكن القول إن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي بشكل كامل.

و. تجانس قيم نسبة الدين إلى إجمالي الأصول (DAR):



شكل (6) تجانس قيم نسبة الدين إلى إجمالي الأصول

الشكل (6) يظهر المتوسط بقيمة (0.919233) والوسيط بقيمة (0.915640)، وهذا يشير إلى أن توزيع البيانات قريب من التوزيع المتماثل، ولكنه يميل قليلاً نحو اليمين، وأن قيمة (Jarque–Bera) هي (3.852088) مع احتمالية تساوي (0.145724)، مما يدل على عدم وجود دليل قوي لرفض فرضية التوزيع الطبيعي، وأن التواء التوزيع عند (0.756088) يشير إلى ميل البيانات نحو اليمين، بناءً على هذه النتائج، يمكن القول إن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي بشكل جيد.

ثانياً– اختبار فرضيات الدراسة:

بناء على التحليل السابق يمكن استنتاج النتائج التالية المتعلقة بالفرضيات الفرعية للدراسة، وهي:

- **الفرضية الفرعية الأولى:**

- H_{0a}: لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لنسبة القروض إلى الودائع على الأداء المالي مقاساً بـ(ROA وROE) للمصارف التجارية الليبية.
- H_{1a}: يوجد أثر ذو دلالة معنوية لنسبة القروض إلى الودائع على الأداء المالي مقاساً بـ(ROA وROE) للمصارف التجارية الليبية.

أظهرت النتائج إلى أن قيمة الارتباط (0.696289) بين نسبة القروض إلى الودائع و(ROA) ذات علاقة قوية وإيجابية، كما أظهرت وجود علاقة إيجابية ذات دلالة معنوية بين نسبة القروض إلى الودائع و(ROE) وكانت قيمة الارتباط (0.821424)، وهذا يعني أن زيادة كفاءة نسبة القروض إلى الودائع يترتب عليها زيادة في (ROA)، مما يعكس الأداء المالي للمصارف بالإضافة إلى تحليل الارتباط، وتم استخدام تحليل الانحدار لتقييم تأثير نسبة القروض إلى الودائع على (ROA) و(ROE)، مما أظهر أن هذه المتغير يسهم بشكل ملحوظ في تحسين ربحية المصارف التجارية الليبية.

وبناءً على هذه البيانات، يمكن أن استنتاج أن هناك أثرا ذو دلالة معنوية لنسبة القروض إلى الودائع على ربحية المصارف التجارية الليبية، وعليه تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة.

- **الفرضية الفرعية الثانية:**

- H_{0b}: لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لنسبة التدفق النقدي التشغيلي على الأداء المالي مقاساً بـ(ROAوROE) للمصارف التجارية الليبية.
- H_{1b}: يوجد أثر ذو دلالة معنوية لنسبة التدفق النقدي التشغيلي على الأداء المالي مقاساً بـ(ROAوROE) للمصارف التجارية الليبية.

أظهرت نتائج الدراسة أن قيمة الارتباط (0.332512) بين نسبة التدفق النقدي التشغيلي و(ROA) تشير إلى علاقة إيجابية، ولكنها ضعيفة، وأظهرت ايضاً وجود علاقة إيجابية ذات دلالة معنوية بين نسبة التدفق النقدي التشغيلي و(ROE) وكانت قيمة الارتباط (0.287722)، وتم استخدام تحليل الانحدار لتقييم تأثير نسبة التدفق النقدي التشغيلي على (ROA) و(ROE)، مما أظهر أن هذه المتغير يسهم بشكل ملحوظ في تحسين الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية.

وهذا يعني أن التأثير المحتمل لنسبة التدفق النقدي التشغيلي على الأداء المالي للمصارف ليس قويا بما فيه الكفاية للدلالة على تأثير معنوي لذلك تم قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة بالنسبة (ROA)، ووجود تأثير معنوي ذو دالة بالنسبة (ROE) وعليه سوف يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة.

- **الفرضية الفرعية الثالثة:**

- H_{0c} : لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لأثر إدارة رأس المال العامل المقاس بحجم الأرصدة النقدية وشبه النقدية على الأداء المالي مقاساً بـ(ROAوROE) للمصارف التجارية الليبية.
- H_{1c} : يوجد أثر ذو دلالة معنوية لأثر إدارة رأس المال العامل المقاس بحجم الأرصدة النقدية وشبه النقدية على الأداء المالي مقاساً بـ(ROAوROE) للمصارف التجارية الليبية.

أظهرت نتائج الدراسة إلى أن قيمة الارتباط (−0.258367) إلى وجود علاقة سلبية بين حجم الأرصدة النقدية وشبه النقدية و(ROA)، كما أظهرت وجود علاقة سلبية بين حجم الأرصدة النقدية وشبه النقدية و(ROE)، وقيمة الارتباط (−0.433747).

وكذلك أظهرت نتائج تحليل الانحدار أن تأثير نسبة الدين إلى إجمالي الأصول على (ROA) كان غير معنوي، بالإضافة إلى ذلك، لم يظهر تحليل الانحدار أي علاقة معنوية بين نسبة الدين و(ROE)، لأن النتائج كانت مشابهة من حيث الافتقار إلى الدلالة الإحصائية، مما يعني أن نسبة الدين إلى إجمالي الأصول لا تؤثر بشكل معنوي على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية، وهذا يعني أن زيادة حجم الأرصدة النقدية وشبه النقدية يؤثر سلباً على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية، وعليه سوف يتم رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية الصفرية.

- **الفرضية الفرعية الرابعة:**

- H_{0d} : لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لنسبة الدين إلى إجمالي الأصول على الأداء المالي مقاساً بـ(ROAوROE) للمصارف التجارية الليبية.
- H_{1d} : يوجد أثر ذو دلالة معنوية لنسبة الدين إلى إجمالي الأصول على الأداء المالي مقاساً بـ(ROAوROE) للمصارف التجارية الليبية.

أظهرت نتائج الدراسة أن قيمة الارتباط (0.527191) بين نسبة الدين إلى إجمالي الأصول والأداء المالي للمصارف التجارية الليبية إلى وجود علاقة إيجابية قوية بين نسبة الدين إلى إجمالي الأصول و(ROA)، كما أظهرت نتائج الدراسة أن قيمة الارتباط (0.691191) بين نسبة الدين إلى إجمالي الأصول والأداء المالي للمصارف التجارية الليبية إلى وجود علاقة إيجابية قوية بين نسبة الدين إلى إجمالي الأصول و(ROE)، وأظهر نتائج تحليل الانحدار وجود علاقة إيجابية لمعامل الانحدار، ولكن بما أن العلاقة ليست ذات دلالة معنوية، وبناءً على هذه العلاقة سوف يتم رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية الصفرية.

الفرضية الرئيسية:

بناء على ما تم التوصل إليه من الفرضيات الفرعية فإن الفرضية الرئيسة التي تنص على:

- H_0 : لا يوجد آثر ذو دلالة معنوية لمؤشرات السيولة والهيكل المالي على الأداء المالي مقاساً بـ(ROAوROE) للمصارف التجارية الليبية.
- H_1 : يوجد آثر ذو دلالة معنوية لمؤشرات السيولة والهيكل المالي على الأداء المالي مقاساً بـ(ROAوROE) للمصارف التجارية الليبية.

أظهرت نتائج الدراسة، استناداً إلى بيانات مصفوفة الارتباط، وجود ارتباطات إيجابية بين المتغيرات المستقلة (نسبة القروض إلى الودائع ونسبة التدفق النقدي التشغيلي ونسبة الدين إلى إجمالي الأصول) و (ROA) و(ROE) ، وهذه الارتباطات تدل على أن تحسين رأس المال العامل يمكن أن يؤدي إلى تحسين الأداء المالي للمصارف.

علاوة على ذلك، كان تحليل الانحدار ذو دلالة معنوية لكل من نسبة القروض إلى الودائع ونسبة التدفق النقدي التشغيلي، وبما أن العلاقة قوية، فهذا يشير إلى إمكانية رفض الفرضية الصفرية (H_0) في هاتين الحالتين، بينما تقبل الفرضية الصفرية في الحالتين الأخريين.

لذلك كان هناك أثرا ذو دلالة معنوية لمؤشرات السيولة والهيكل التمويلي على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية، وعليه ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة لنسبة القروض إلى الودائع ونسبة التدفق النقدي التشغيلي، بينما ستقبل الفرضية الصفرية وترفض البديلة لحجم الأرصدة النقدية والشبه نقدية ونسبة الدين إلى إجمالي الأصول.

9-النتائج والتوصيات

❖ نتائج الدراسة:

من خلال الإجابة على أسئلة واختبار فرضيات الدراسة، تم التوصل إلى العديد من النتائج، والخروج بمجموعة من التوصيات، وعلى ضوء هذا فإن نتائج الدراسة هي:

أولا- نتائج الفرضيات الفرعية:

1. يوجد أثر ذو دلالة معنوية بين نسبة القروض إلى الودائع والأداء المالي للمصارف التجارية الليبية.
2. يوجد أثر ذو دلالة معنوية بين نسبة التدفق النقدي التشغيلي والأداء المالي للمصارف التجارية الليبية.
3. لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية بين حجم الأرصدة النقدية وشبه النقدية والأداء المالي للمصارف التجارية الليبية.
4. لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية بين نسبة الدين إلى إجمالي الأصول والأداء المالي للمصارف التجارية الليبية.

ثانيا- نتائج الفرضية الرئيسة:

هناك أثر ذو دلالة معنوية لمؤشرات السيولة والهيكل المالي على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية، وعليه تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة لنسبة القروض إلى الودائع ونسبة التدفق النقدي التشغيلي، بينما تم قبول الفرضية الصفرية ورفض البديلة لحجم الأرصدة النقدية والشبه نقدية ونسبة الدين إلى إجمالي الأصول.

ثالثا- وقد يرجع وجود أثر ذو دلالة معنوية بين نسبة القروض إلى الودائع والأداء المالي للمصارف التجارية الليبية إلى عدة عوامل منها:

- طبيعة البيئة التشغيلية للمصارف الليبية بشكل عام والنظام المالي المعمول به في ليبيا.
- الكفاءة التشغيلية للمصارف التجارية الليبية.
- إدارة المخاطر بشكل يعكس الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية.

رابعا- هناك مجموعة من القرارات صادرة عن مصرف ليبيا المركزي والجهات التشريعية خلال الفترة (2011-2018) التي قد يكون لها تأثير مباشر على نسبة القروض إلى الودائع وعلاقته بالأداء المالي للمصارف التجارية الليبية ومنها:

1- قرارات المصرف المركزي الليبي:

- القرار رقم 45 لسنة 2012: تعديل نسب الاحتياطي النقدي للمصارف التجارية.
- القرار رقم 23 لسنة 2015: تخفيض سعر الصرف الرسمي للدينار الليبي.
- القرار رقم 67 لسنة 2017: زيادة متطلبات رأس المال الأدنى للمصارف.

2- قرارات المؤتمر الوطني العام الليبي:

- القانون رقم 1 لسنة 2013: إصدار قانون جديد للمصارف والنقد.

خامساً- التفسير الاقتصادي لأثر التدفقات النقدية التشغيلية على الأداء المالي:

أما فيما يتعلق بوجود أثر ذو دلالة معنوية بين نسبة التدفق النقدي التشغيلي والأداء المالي للمصارف التجارية الليبية فإن هذا يعكس خصوصية القطاع المصرفي الليبي وتكيفه مع صدمات الاقتصاد الكلي خلال فترة الدراسة (2011-2018). فقد اتسمت هذه الفترة بأزمة سيولة نقدية خانقة، وانعدام ثقة المودعين مما أدى إلى اكتناز النقد خارج القطاع المصرفي، وتوقف شبه كامل لعمليات الإقراض التقليدي. في هذا الوضع المعقد، استطاعت المصارف التي حققت مستويات عالية من التدفقات

النقدية التشغيلية الحفاظ على ربحيتها من خلال التحول نحو (الأنشطة غير التمويلية)، وتحديداً الاعتماد على إيرادات العمولات الناتجة عن الاعتمادات المستندية، وعمليات النقد الأجنبي، والتوسع في تقديم خدمات الدفع الإلكتروني كبديل إجباري عن النقد الورقي. وبالتالي، لم تكن التدفقات النقدية التشغيلية هنا مجرد مؤشر سيولة روتيني، بل كانت تعكس "المرونة التشغيلية" والقدرة الحقيقية للمصرف على توليد النقد من عمليات تشغيلية بديلة في بيئة اقتصادية تعاني من شح السيولة، مما يفسر الارتباط القوي والحيوي بين هذا المتغير وكل من العائد على الأصول وحقوق الملكية.

❖ **توصيات الدارسة:**

بناءً على النتائج الإحصائية والتفسيرات الاقتصادية التي توصلت إليها الدراسة، يوصي الباحثان بما يلي:

1. **تطوير مؤشرات قياس السيولة:** على إدارة المصارف التجارية الليبية ومصرف ليبيا المركزي عدم الاعتماد فقط على المؤشرات التقليدية الساكنة للسيولة، والتركيز بدلاً من ذلك على **(نسبة التدفق النقدي التشغيلي)** كأداة ديناميكية استباقية للتنبؤ بالقدرة على توليد النقدية، بعد أن أثبتت الدراسة أثرها الإيجابي المعنوي على الأداء المالي خلال فترات شح السيولة.
2. **التحول نحو الأنشطة والخدمات غير التمويلية:** ضرورة توسع المصارف التجارية في تنويع مصادر إيراداتها من خلال الاستثمار في البنية التحتية للمدفوعات الإلكترونية وتطوير عمولات الخدمات المصرفية والاعتمادات المستندية، كبديل تشغيلي مرن يعوض تراجع ربحية الأنشطة الائتمانية التقليدية في أوقات الأزمات الكلية.
3. **ترشيد الهيكل المالي والرفع المالي:** إعادة النظر في سياسات الهيكل المالي عبر الموازنة الدقيقة في الاعتماد على الودائع كمصدر أساسي للتمويل (مؤشر DAR)، والعمل على ابتكار أدوات تمويلية إسلامية مستحدثة (مثل الصكوك) لتنويع مصادر الأموال دون تضخيم الالتزامات قصيرة الأجل المهددة للاستقرار المالي.
4. **تفعيل دور إدارة المخاطر:** تفعيل آليات الرقابة الداخلية من خلال اختبارات الضغط بشكل دوري للتأكد من قدرة النماذج الإحصائية للمصارف على الصمود أمام التداخل الخطي للصدمات الكلية الخارجية.

قائمة المراجع:

أولاً- المراجع العربية:

1- الأعاجيبي، عقيل دخيل، والموسوي، ميثم، ودغيم، علا. (2018). قياس كفاءة إدارة رأس المال وفق متطلبات لجنة بازل III وتأثيرها على سيولة المصارف التجارية الخاصة: دراسة تطبيقية في مصرف الائتمان العراقي، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، م 4، ع 44.

2- الإمام، صلاح الدين. (2017). تحديد النسبة المثلى للسيولة في المصارف التجارية العراقية للمدة 2005-2013: بحث تطبيقي لعينة من المصارف التجارية العراقية. مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، م 6، ع1.

3- السليمان، عبد العزيز. (2013). أثر إدارة رأس المال العامل على الأداء المالي للمصارف التجارية في المملكة العربية السعودية. كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

4- العقيل، أمل. (2019). أثر إدارة رأس المال العامل على الأداء المالي للمصارف السعودية. جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

5- اللافي، أحمد. (2023). الاقتصاد الليبي بعد 2011: خرائط المقدرات والتحديات. المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية.

6- مجلس النواب الليبي:

- قانون رقم 7 لسنة 2015 م بتعديل القانون رقم 1 لسنة 2013 م في شأن منع المعاملات الربوية.
- قانون رقم 35 لسنة 2023 م بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم 1 لسنة 2013 م بشأن منع المعاملات الربوية.

7- مصرف ليبيا المركزي:

- أهم البيانات والمؤشرات المالية الأساسية للمصارف التجارية لعام 2019.
- القرار رقم 45 لسنة 2012: تعديل نسب الاحتياطي النقدي للمصارف التجارية.
- القرار رقم 67 لسنة 2017: زيادة متطلبات رأس المال الأدنى للمصارف.

8- المؤتمر الوطني العام:

- قانون رقم 1 لسنة 2013 م في شأن منع المعاملات الربوية.
- قانون رقم 46 لسنة 2012م بشأن تعديل القانون رقم (1) لسنة 2025م.

ثانيا–المراجع الأجنبية

9- Ali, Diary. (2018). *Impact of Working Capital Management on Banks' Performance*: Evidence from UK.

10- Berger, A. N., & Humphrey, D. B. (1997). *Efficiency of financial institutions: International survey and directions for future research.* European Journal of Operational Research, 98(2).

11- Hussaini, Umaru & Abubakar, Aliyu. (2022). *The Impact of Working Capital Management on Banks' Performance:* A Conceptual Review.

12- Johnson, R. (2018). *The Role of Provisions in Cash Flow from Operating Activities*. International Journal of Finance, 12(2).

13- Osmani, R., & Morina, F. (2019). *The key performance of commercial banks: evidence from Republic of Kosovo*. Journal of Accounting, Finance and Auditing Studies, 5(3).

14- Ross, S. A., Westerfield, R. W., Jordan, B. D., & Kakani, R. K. (2019). *Fundamentals of corporate finance* (12th ed.). McGraw-Hill Education.

15- Smith, J. (2020). *Cash Flow from Operating Activities: A Comparative Analysis*. Journal of Banking and Finance, 25(3).